

فصل ٢١

ذكر ما نُهي عنه في البيوع

(٦٧) رُوينا عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين^(١) أنه نهى عن شرطين في بيع واحد ، وقد اختلف في تأويل ذلك . فقال قوم : هو أن يقول البائع : أبيعك بالنقد بكذا وبالنسيئة^(٢) بكذا ، ويعقد البيع على هذا . وقال آخرون : هو أن يبيع السلعة بدينار على أن الدينار إذا حلّ أجله أخذ به دراهم مسمّاة^(٣) . وقال آخرون : هو أن يبيع منه السلعة على أن يبيعه هو أخرى . وقال آخرون : في ذلك وجوهاً قريبة المعاني من هذا ، وهذه الوجوه كلها البيع فيها فاسدٌ ، لا يجوز إلا أن يفترق المتبايعان على شرط واحد ، فأما إن عقد البيع على شرطين فذلك المنهى عنه ، وهو أيضاً من باب بيعتين^(٤) فيبيعة ، وقد نُهيَ عن ذلك .

(٦٨) وعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه نهى عن ربح ما لم يُقبَض^(٥) ، وقد

(١) س ، ط .

(٢) حش ٥ - النسيئة التأخير . قال في مختصر الآثار : وإن شرط ذلك في عقد البيع والشراء وكان مجهولاً بطل الشراء وإن كان معلوماً لم يبطل .

(٣) الزيادة في د - وكذلك العكس ضع .

(٤) حه في ٥ ، د - شرطين .

(٥) س ، يقبض ويقبض من ، ط - يضمن ، ٥ - يقبض ، حش ، ونهى (ص) عن بيع ما ليس عندك وذلك أن يبيع بيعاً مضموماً إلى وقت لا يوجد فيه مثل ذلك البيع كالغيب والفاكهة في وقت لا تكون فيه ، من الاختصار .